

قوله الايجاب المجهول هو الصبيفة فتأمل **قوله** كما جرت
اي او اكر بترك هذا او منافع على الاصح او ملكتك فمات
لا يملكك او منافع وليس كتابه فيها **قوله** كما سنا جرت
او اكر بترك او جرت لك **قوله** ما تخرج اجارته اذ هذا
هو امير جري المفترد عليه فتأمل **قوله** وكما يمكن اي
سهل ووجد **قوله** الانتفاع به اي عيب الفقد في اجارة
العين وعند استحقاقها في غيرها مع بقا عينه اي في مدة الاجارة
فعل من ان يوردها المنفعة وان تعلقن بالعين فتأمل **قوله**
صحت اجارته بشرط رويته ان كان ثمنها كمنه
الداية او هذا العنقار ولا تكون اجارته الا عسا
فلا يثبت في الذمة وهذا في العقار كله او اكثر من نصفه
اما نصفه فاقبل فيثبت في الذمة لان له نظيرا ويشتترط
في غيره ان كان وصفه بذكر جنسه ويزعجه وقد كثر
او انوثته وصفه بسير من بحر او جردة مفتوحة في امهلة
ساكنة في امهلة وهي واسعة الخطا او تعلقا بنا في مفتوحة
قطامهلة مضمومة وهي بطنه السير وتكره اجارة مسلم
لكنه عينا واذ من ولا يمكن من استخداه مطلقا ويومر
بازالة يده عنه وهو باق في العين **قوله** ولحجة اجارة
ما ذكر شرط اي يشترط في صحة الاجارة ان يورث المنفعة
بما ياتي **قوله** ذكرها اي المؤلف **قوله** اما علة اي بشرط
ان يمكن بقا العين فيها بالباو ذلك في المنفعة المجرودة
كالسكنى

كالسكنى والارض وسبق الا رضادة لا يعرف مقدار ما يكتفي الصبي من
العين او الارض من الملو وتذكر **قوله** كما سنا جرت هذه الدار
سنة اي وكما سنا جرتك للمساكنة هرا فان قال لئيب لي كذا شهرا
لم يصح لان فيه الجمع بين الثمن وحمل العمل والجمع بينهما قد يتعدر
قوله او عمل اي بتعديين محل العمل وذلك في المنفعة
المعلومة فتأمل **قوله** لتخطي هذا الثوب اي شروط بيان
الثوب من كونه قميصا او قبا ونوع الخياطة من كونها فارسية
او رومية المهم الا ان كان لها مطرد فخطا عليه والجا طة الفارسية
بفردة واحدة والرومية بفردين ولو قال لتخطي ثوبا وطلق الجمع
قوله ويجب الاخر احوط نوطية لما بعده وهذا الثاني خبر المعتبر
عليه ويشترط العلم بها عينيا في المسئلة وقد اوصفت فيما في
الذمة والفدر في تسليمها فلا يصح استيجار العين بربح الخاتم
او بوضوئتيته ولا تسليما لثمنها ولا لثمنها ولا لثمنها ولا لثمنها
فمن عينت الاخر ثم بعد هذا ان في صحتها في ذلك جاز ولا يصح
الاستيجار اية الارض كخوف فيق يعرضه الا ان قال يعرض
لان لتعرضه او لتعرض بانيه فان قال يعرضه بعد الفطام
او لتعرضه لم يصح **قوله** واطلاقتها اي الاخر اي من ذكر الاصل
فيها وعدته الا ان يشترط فيما في الاجارة **قوله** فتكون الاخر
اخر هذا في اجارة العين اما اجارة الذمة ففي تسليمها لا يصح